

طارت «السكر» وحضرت فكرة المجالس المحلية

نسبياً لنظام اللامركزية في الحكم بإيطاليا اليوم، حيث تمنح فيها استقلالية فعلية للجماعات المحلية تكاد ترتقي إلى وضع الدول الأعضاء في الدولة الاتحادية، وقد يكون هذا النموذج الأقرب إلى تفكير سعيد. ومع أن سعيد لم يتحدث بشكل مفصل عن مشروع القانون الذي ينوي تقديمه فإن نظام الحكم المحلي أو حكم المجالس، يتلخص بحسب ما لُمح إليه في انتخاب مجالس محلية، ومن ثم مجالس جهوية تتولى بدورها انتخاب مجلس وطني (البرلمان)، ويرافق هذا تعديل للنظام الانتخابي الحالي بالانتقال إلى الاقتراع على الأفراد بدل الاقتراع على القوائم، لأن هذا النظام يظل الأنسب لقاعدة القرب بين الناخب والناخب في المحافظات.

طارق القيزاني
صحافي تونسي

عندما خرج الآلاف من الشباب التونسي في الشوارع والأحياء والمدن في حملات بيئية، بدأ الأمر وكأنه متسق مع أفكار ومشروع الرئيس الجديد قيس سعيد بقلب نظام الحكم في المستقبل، ومنح الشعب سلطة إدارة شؤونه في مجالس محلية بعيداً عن سلطة المركز المباشرة. لكن تلك الحملات التلقائية للتنظيف والطلاء خلطت بين المباني التراثية والتاريخية وبين المنشآت العامة والخاصة، الأمر الذي دفع سلطة الدولة إلى التدخل لإصلاح ما تم إفساده عفوية، وهذه الواقعة قد ترسم صورة عن علاقة الشد والجذب المحتملة بين المركز وبين الجهات أو اللجان.

والآن وبعد أن طارت نشوة الفوز التاريخي بالرئاسة لرجل القانون المتقاعد قيس سعيد، حضرت الفكرة ومن ورائها التساؤلات حول المشروع السياسي الذي يلوح به الرجل ويثير الكثير من التحفظ والتوجس لدى الطبقة السياسية.

ما ينادي به سعيد من سلطة المجالس المحلية يجذ صدها في تعريف الفقيه الفرنسي موريس هوريو للسلطة بشكل عام من أنها «طاقة حرة تحملها مؤسسة الحكم لمجموعة بشرية عبر التأسيس المستمر للنظام والقانون»، ما يشير إلى أن طرق الحكم هي أيضاً فعل متحرك ومتغير في التاريخ. مع ذلك فإن التفسير الذي ذهب إليه فقيه القانون الدستوري والحكم المحلي غيوم بيروتيار يقرّ باعتبار أن الحكم المحلي لا يمكن دستورياً أن يحد من سلطة الدولة ووصاية المركز. وفي تقديره ينبغي فهم هذا النمط من الحكم على أنه عملياً هو إتاحة مساحة أوسع للشعب من أجل حرية التعبير. ولكنه نظام يفتقد إلى معارضة قوية وذات فاعلية تجاه السلطة في المركز.

فما هي طبيعة المجالس المحلية التي ينادي بها سعيد؟ فهل ستكون مستلهمة من المجالس العمالية التي نظرت لها كارل ماركس في القرن التاسع عشر ثم أدار لينين وزعماء السوفييت عنها ظهرهم؟ أم أن سعيد يقصد من وراء مشروعه، تعزيز الحكم المحلي بحيث يتم الاقتداء مثلاً بنظام حكم الكونفونات في سويسرا باعتبارها أرقن تجارب حكم الديمقراطية المباشرة؟

يجد تعبير المجالس العمالية أو «الشوعية المجالسية» صدها نظرياً على الأقل، لدى جزء من المؤيدين اليساريين من حول الرئيس الجديد، وهو تعبير وجد تطبيقه تاريخياً لدى العمال الروس في إضراباتهم ببيترسبرغ في بداية القرن الماضي، غير أن البلاشفة لفظوه ما إن أحكموا قبضتهم على السلطة بعد الحرب العالمية الأولى. وأحدث هذا الانقلاب البلشفي شرخاً مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب.

لكن يظل تعريف الفيلسوف الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي للمجالس المحلية أكثر قرباً لواقع الحال إذ أنها حسب رأيه «تمثل جهداً متواصلاً للطبقة العاملة حتى تحرق نفسها بنفسها وبوسائلها الخاصة، من أجل أهداف لا تشاركها فيها طبقة أخرى، دون أن تفوض سلطتها لوسطاء أو سياسيين». وهذا التعريف يعد الأقرب



التدخل التركي حرب مفتوحة على جميع مناطق الأكراد

الشعوب الديمقراطي خلف القضبان لأسباب وأهية. ما حدث للأكراد، الذين قدموا دعماً غير مشروط لحزب الشعب الجمهوري ومترشحيه من أجل هزم تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، لا يصب في مصلحة الحزب.

كانت روسيا التي نشرت قوات عبر الحدود في المنطقة قالت إنها تعارض قيام تركيا بعملية عسكرية أحادية الجانب. من ناحية أخرى، قال السيناتور غراهام إن أردوغان تعهد لترامب في محادثة هاتفية بأنه لن يهاجم كوباني (عين العرب). وتعتبر كوباني مهمة للاميركيين ليس فقط لكونها رمزاً للحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش، بل كذلك لأنها تضم أول كنيسة يفتتحها الإنجلييون في سوريا.

وحتى مع الدعم الروسي، فإن أي عملية يجري شنها على كوباني لن تتمخض إلا عن إثارة غضب الرأي العام في الولايات المتحدة من جديد والدفع إلى فرض عقوبات. ولعل أبرز تطورات متوقعة في هذا الصدد هو أن تجلس روسيا مع الأكراد لإقناعهم بمغادرة المدينة، لكن السؤال الذي تصعب الإجابة عنه هو إلى أي مدى يمكن أن يترك الأكراد للرئيس السوري بشار الأسد مدينة ضحوا بأرواحهم من أجلها.

من ناحية أخرى، تردد أن ترامب اقترح على الأكراد إبقاء حوالي 200 جندي أميركي في جنوب سوريا وترك المناطق النفطية تحت السيطرة الكردية، وكان غراهام يحاول جاهداً الترويج لمثل هذا الحل باعتباره سياسة «مريحة للطرفين». وبموجب هذه الخطة، سيغادر الأكراد شمال سوريا وسيستفيدون من النفط.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة. ذلك أن تركيا ترى في اختلاف ردود فعل المجتمع الدولي، لاسيما في الولايات المتحدة، فرصة جديدة لتكرار ما حدث في عام 1915، في مسعى لتسوية القضية الكردية وإغلاق هذا الملف لعدة سنوات قادمة.

الحرب ليست في العراق وسوريا فحسب بل تدور رحاها في جميع المناطق التي يتواجد فيها الأكراد، في ديار بكر وفان وشرناق. فرؤساء البلديات المنتخبين من الأكراد يتم عزلهم من مناصبهم، بل وإلقاء القبض عليهم واعتقالهم. وعلى الرغم من أن الكتابة المدافعة عن حقوق الإنسان نورجان بايسال، كما هو معروف، موجودة في لندن، فقد داهم ما بين 30 و40 شرطياً مسلحاً منزلها، وعرضوا أطفالها للصدمة لن ينسوها طوال حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يقبع رؤساء مشتركون سابقون لحزب

إن قرار الولايات المتحدة يعني انسحابها الكامل من المنطقة وترك الساحة لروسيا. وبالفعل، التقى أردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في روسيا واتفقا على إبعاد مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية عن الحدود السورية التركية بما في ذلك منبج وكوباني.

عقب اتفاق مفاجئ بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، وبعد أن واجه ترامب انتقادات شديدة بسبب قراره هذا، أبرم نائبه مايك بنس اتفاقاً لوقف إطلاق النار ينطوي على نوع من الاستسلام من قبل الأكراد، ليحول دون إقرار الكونغرس مشروع قانون واسع ضد تركيا.

القانون الذي أعدّه ليندسي غراهام وكريس فان هولن، وذلك بسبب أنّ زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل الذي يتمتع بفرصة كبيرة للفوز في التصويت على مثل هذا المشروع، لا يستطيع مجابهة رغبات ترامب على الرغم من معارضته للسياسة المتبعة تجاه سوريا. ومع ذلك، سيكون مفاجئاً إلا يُطرح مشروع القانون على جدول أعمال الأسبوع الحالي؛ فمع مرور الوقت، لن تكون هناك فرصة لطره.

إرغون باباهان
رئيس تحرير في موقع
أحوال تركية

بدأ تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية عملية عسكرية جديدة في سوريا بدعم من حزب الشعب الجمهوري والحزب الصالح. وقد تمهد الطريق لهذه العملية عقب اتفاق مفاجئ بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان. وبعد أن واجه ترامب انتقادات شديدة بسبب قراره هذا، أبرم نائبه مايك بنس اتفاقاً لوقف إطلاق النار ينطوي على نوع من الاستسلام من قبل الأكراد، ليحول دون إقرار الكونغرس مشروع قانون واسع ضد تركيا. من المستبعد أن يُطرح مشروع القانون الذي أعدّه ليندسي غراهام وكريس فان هولن، وذلك بسبب أنّ زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل الذي يتمتع بفرصة كبيرة للفوز في التصويت على مثل هذا المشروع، لا يستطيع مجابهة رغبات ترامب على الرغم من معارضته للسياسة المتبعة تجاه سوريا. ومع ذلك، سيكون مفاجئاً إلا يُطرح مشروع القانون على جدول أعمال الأسبوع الحالي؛ فمع مرور الوقت، لن تكون هناك فرصة لطره.

محققة أممية: يجب محاسبة أردوغان

إنه «يجب إجراء تحقيق معه ويجب توجيه اتهامات له بارتكاب جرائم حرب. لا يجب السماح له بالإفلات من المحاسبة».

وأوقفت أنقرة عملياتها العسكرية الأسبوع الماضي بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار وسقطت فيه الولايات المتحدة. ثم تفاوض أردوغان على اتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدأت بموجبه قوات حرس الحدود السورية والشرطة العسكرية الروسية في إبعاد وحدات حماية الشعب عن الحدود السورية التركية لمسافة نحو 30 كيلومتراً.

واعتباراً من الثلاثاء ستبدأ قوات روسية وتركية في تنفيذ دوريات على شريط باتساع عشرة كيلومترات في شمال شرق سوريا كانت تنتشر فيه قوات أميركية لسنوات مع حلفائها الأكراد السابقين. وانتقد حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي، بما شمل الولايات المتحدة، توغلها العسكري في شمال شرق سوريا خشية أن يقوض الحرب ضد متشدي تنظيم الدولة الإسلامية. لكن ديل بونتي قالت إن الدول الأوروبية تردت في مواجهة تركيا بشأن تحركاتها في سوريا بعد أن هدد أردوغان «بفتح البوابات» للاجئين للتوجه إلى أوروبا.

تأتي دعوة المسؤولة الأممية إلى محاسبة الرئيس التركي ضمن موجات إدانة واسعة تعرض لها، حيث دان البرلمان الأوروبي في تصريحات شديدة اللهجة التدخل التركي في شمال شرق سوريا، ودعا أنقرة إلى سحب كامل قواتها من هذه المنطقة.

وفي القرار الذي تمّ التصويت عليه برفع الأيدي اعتبر البرلمان أن التدخل العسكري «يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويقوض الاستقرار والأمن في المنطقة برمته».

ورفض النواب الأوروبيون فكرة «إقامة منطقة آمنة» وأكدوا تضامنهم مع الشعب الكردي. وأعبوا أيضاً عن مخاوف من عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وكانت ديل بونتي قد شغلت في السابق منصب المدعي العام في سويسرا وشاركت في تمثيل الادعاء في قضايا جرائم حرب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وقالت ديل بونتي «تمتكن أردوغان من لغزو سوريا لتدمير الأكراد أمر لا يصح».

وأضافت ديل بونتي، التي كانت عضواً في لجنة تحقيق الأمم المتحدة في سوريا، أن تدخل تركيا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وأنه أشعل شرارة الصراع في سوريا من جديد. وتقول أنقرة إن العملية العسكرية، التي نفذتها بعد أن انسحبت القوات الأميركية من منطقة الحدود مع سوريا، تستهدف وحدات حماية الشعب الكردية السورية فحسب. وتعتبر تركيا الوحدات منظمة إرهابية على صلة بمتمردين أكراد في جنوب شرق أراضها. وقالت ديل بونتي «تمتكن أردوغان من لغزو سوريا لتدمير الأكراد أمر لا يصح».



الحملات التلقائية للتنظيف والطلاء خلطت بين المباني التراثية والتاريخية وبين المنشآت العامة والخاصة، الأمر الذي دفع سلطة الدولة إلى التدخل لإصلاح ما تم إفساده عفوية

وفي تقدير قيس سعيد فإن من مزايا هذا النظام أنه سيسمح علاوة على تخفيف العبء عن المركز، بمنح الاستقلالية الإدارية والمالية للمجالس المحلية وسلطة اتخاذ القرارات، كما سيحد من الفساد المستشري وسيمنح دفعة للتنمية المتعثرة في الجهات المهمشة والفقيرة ويعزز من فاعلية المراقبة والمساءلة.

لكن تلك المزايا لا تلغي تحفظات المنتمين إلى الأحزاب السياسية ومن بينهم من أيد سعيد في السباق الرئاسي ومنهم أيضاً متخصصون في القانون الدستوري، على فكرة انتخاب المجالس التمثيلية على رجتين، الأمر الذي قد يفضي في الأخير إلى إضعاف السلطة التشريعية وتشتيت السلطة بشكل عام.

كما لا يخفي المنتقدون لهذا المشروع أن نظام هذا الحكم يشترط بنية اجتماعية وإدارية متطورة ومستوى متقدماً من نضج التجربة الديمقراطية، وهو ما لا يتوفر موضوعياً في تونس التي لا تزال تمر بمرحلة انتقال سياسي وديمقراطي. وثمة أيضاً ما يعزز من خشية الطبقة السياسية الحالية في ما يرتبط برغبة سعيد، وإن كانت غير صريحة وواضحة، في تنظيم استفتاء على النظام السياسي برمته من أجل العودة إلى النظام الرئاسي بصلاحيات أوسع للرئيس، مقابل إلغاء منصب رئيس الحكومة وتعويضه بالوزير الأول كما هو الأمر في النظام السياسي الفرنسي.



خطوة الاستفتاء ومع أنها تصدر عن رجل ينظر إليه في تونس كآب القانون الدستوري، فإنها تثير حساسية بالغة لدى معارضين لنظام الحكم السابق قبل الثورة، وهي في تقديرهم قد تكون مدخلا للمغامرين لاحقاً قصد التأسيس لدكتاتورية جديدة، رغم كل التطمينات التي تعهد بها سعيد في خطاب التصويب من أن «حين البعض للعودة إلى الوراء هو لهث وراء السراب».